

Distr.: General
28 July 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خلال رئاسة بلغاريا للمجلس (انظر المرفق). وقد تم إعداد هذا التقييم تحت مسؤوليتي وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ستيفان تافروف

السفير

الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة بلغاريا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)

مقدمة

كان لدى مجلس الأمن خلال رئاسة بلغاريا له خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ برنامج عمل كامل ومكثف، وقد نظر في مجموعة كبيرة من المسائل المدرجة في جدول أعماله.

وإجمالاً، اجتمع المجلس في ١٣ مناسبة في جلسات علنية، وعقد جلستين خاصتين و ١١ جلسة مشاورات جامعة. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر اعتمد مجلس الأمن ثلاثة قرارات (بشأن الحالة في الصومال، والحالة في ليبيريا، والحالة في الشرق الأوسط) وأصدر ستة بيانات رئاسية وأذن للرئيس في ثماني مناسبات بإصدار بيانات صحفية باسم أعضاء المجلس.

وعقد المجلس جلسة علنية برئاسة وزير خارجية بلغاريا، سولومون باسي، نظر المجلس خلالها في الحالة في كوسوفو، صربيا والجبل الأسود.

وقرر المجلس أيضاً أن يمدد لمدة سنة واحدة ولايات فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل المعني بتحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة.

أفريقيا

بوروندي

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة بشأن الحالة في بوروندي من جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي. وكان معروضا على المجلس رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة من ممثل بوروندي لدى الأمم المتحدة (S/2003/1105) يحيل بها الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية لبوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، الموقع في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وفي نفس الجلسة، تحدث إلى المجلس رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، غرت روزينثال (غواتيمالا)، الذي كان قد عاد لتوه من مهمة في بوروندي.

وأشار السيد زوما في عرضه إلى التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام في بوروندي وأشار إلى أن البلد قد استكمل بنجاح ثلثي المرحلة الانتقالية والتي سيتم في نهايتها انتخاب حكومة بطريقة ديمقراطية تكون في وضع يمكنها من أن تحل محل المؤسسات الانتقالية. وحذر مع ذلك بأنه في حين أن تنفيذ جميع اتفاقات وقف إطلاق النار قد اتسم بالسرعة، فقد ظلت جماعة قوات تحرير حزب شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية المتمردة بزعامة أغاسون رواسا خارج نطاق عملية السلام.

وعقب الإحاطة، أشاد أعضاء المجلس بالدور الممتاز لجنوب أفريقيا في عملية السلام وأنشأوا على الدور الرائد الذي اضطلعت به بعثة الاتحاد الأفريقي، التي عاونت في كفالة استمرار جهود البورونديين الملتزمين بالتسوية السلمية للصراع الذي استمر عقدا من الزمان. وجرى الإقرار أيضا بأن الزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبوروندي تعتبر أحد مظاهر ذلك الالتزام.

وأعرب بعض أعضاء المجلس في نفس الوقت عن قلقهم لبقاء حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية خارج نطاق عملية السلام ولفشل مفاوضات نيروبي التي جرت بين الجماعة والحكومة الانتقالية في التوصل إلى النتائج المرجوة. وجرى حث الجماعة المتمردة على وضع حد للعمليات العسكرية على الفور والدخول في محادثات مع الحكومة الانتقالية دون المزيد من التأخير.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في الحالة في بوروندي. وكان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام (S/2003/1146). وفي بيان رئاسي اعتمد بعد إجراء المشاورات، رحّب أعضاء المجلس بتوقيع بروتوكولي ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في بريتوريا وإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وأعربوا عن ارتياحهم لتشكيل حكومة انتقالية جديدة ومشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية في مؤسساتها.

وحث مجلس الأمن مرة أخرى قوات تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، على الانضمام إلى عملية أروشا دون المزيد من التأخير.

وأقر المجلس التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

كوت ديفوار

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس الأمن، بعد إجراء مشاورات فيما بين أعضائه، في جلسة علنية، اعتمد فيها بياناً رئاسياً بشأن الحالة في كوت ديفوار. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء محاولات عناصر عسكرية في كوت ديفوار عبور خط وقف إطلاق النار، كما لاحظت ذلك قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا. ويؤكد مجلس الأمن بالحاح لدى جميع الأطراف الإيفوارية ما تتحمله من مسؤولية أساسية في احترام وقف إطلاق النار ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل قد يقوض احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي.

وأعاد المجلس تأكيد دعمه الكامل لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية وأثنى على عملهما من أجل إحباط هذه المحاولات، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأكد المجلس أيضاً الأهمية التي يوليها لمشاركة القوى الجديدة مشاركة تامة في حكومة المصالحة الوطنية. وأكد أيضاً مجدداً الحاجة الملحة إلى القيام بعمليات لتجميع القوات المعارضة من أجل إمكان البدء في نزع السلاح والتسريح المصحوبين بتدابير لإعادة إدماجها في القوات النظامية أو في الحياة المدنية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة لأعضاء المجلس بشأن المسألة.

وفي أعقاب إجراء مشاورات، أصدر الرئيس بياناً صحفياً، أعرب فيه أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم للمشاركة الفعالة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما جنوب أفريقيا والعناصر الفاعلة الأخرى في المنطقة في تحريك عملية السلام. ورحبوا بتحسُّن العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وشجعوها على العمل من أجل التوصل إلى تدابير عملية لبناء الثقة.

ولاحظ أعضاء المجلس التقدم الذي أحرزته حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وحثوها على الإسراع بتنفيذ الاتفاق العام الشامل لجميع الأطراف، لا سيما في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القوات المسلحة وقوات الشرطة. وجرى التشديد على الحاجة إلى اعتماد التشريعات اللازمة المنشئة للمؤسسات الداعمة للديمقراطية، وإنشاء لجنة

تقصي الحقائق والمصالحة واعتماد التشريع المنقح المعزز لمبادئ حقوق الإنسان، باعتبارها عناصر هامة في الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في عملية السلام.

وجرى حث جميع الأطراف في الصراع على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإحالة مرتكبيها إلى القضاء.

وناشد أعضاء المجلس الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية مساعدة الحكومة في عملها الذي يرمي إلى استعادة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد. وأشادوا أيضا بالعمل الذي اضطلعت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في إيتوري، وأعلنوا تأييدهم الكامل لها.

وشدد أعضاء المجلس أيضا على أهمية التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) وأعلنوا تأييدهم التام للجهود الرامية إلى وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

غينيا - بيساو

نظر أعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية جرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر في تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو (S/2003/1157) واستمعوا إلى إحاطة مقدمة من دافيد ستيفن، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو.

رحب أعضاء المجلس بالجهود الجارية للحكومة الانتقالية لغينيا - بيساو لتنفيذ المرحلة الانتقالية وأيدوا مساهمة مكتب الأمم المتحدة بهذا الشأن. ووافقوا على نص بيان صحفي أدلى به رئيس مجلس الأمن، رحبوا فيه بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات استعدادا لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة (٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣) وشجعوا الحكومة الانتقالية وجميع العناصر الفاعلة في البلد على أن تبقى على المسار وأن تواصل العمل معا للبحث عن الحلول الصحيحة للمشاكل العاجلة التي تواجه البلد.

وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة للبلد، وجدد أعضاء المجلس نداءهم إلى المجتمع الدولي لتقديم مساعدة عاجلة لغينيا - بيساو وأنشأوا على المساعدة التي قدمتها حتى الآن بعض البلدان والمنظمات. وأثنى، في هذا السياق، على الدور البناء الذي اضطلعت به مؤسسات بریتون وودز وكذلك مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأثنى أعضاء مجلس الأمن أيضا على الفريق العامل المخصص المعني بنشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، والفريق الاستشاري المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو للدور الذي اضطلعوا به وللدعم المقدم منهم.

ليبيريا

استعرض أعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية جرت في ٤ كانون الأول/ديسمبر تدابير بشأن ليبيريا عملا بالقرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣) واضعين في الاعتبار التطورات الأخيرة.

وقُدمت إحاطة إلى المجلس من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا، الذي قدم معلومات عن المناقشة التي جرت في اللجنة وعن التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بليبيريا.

وتم اتفاق عام فيما بين أعضاء مجلس الأمن بأن تستمر التدابير المتعلقة بليبيريا في الوقت الحالي. وسيتمثل الموضوع في مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام في ليبيريا وزيادة تدعيم السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

ووافق أعضاء المجلس، واضعين في الاعتبار الظروف المتغيرة والتطورات الإيجابية الأخيرة في ليبيريا، على أن هناك حاجة، في جملة أمور، لإعادة تحديد الأساس القانوني للجزاءات ووضع المعايير المناسبة لرفعها المحتمل.

وفي اجتماع مفتوح عُقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، والذي نقح بموجبه، واضعا في الاعتبار الظروف المتغيرة في ليبيريا، أساس فرض الجزاءات وأنشأ لجنة جديدة تابعة لمجلس الأمن للإشراف على تنفيذ الجزاءات المنقحة.

الجمهورية العربية الليبية

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدر الرئيس، بعد أن جرت مشاورات غير رسمية بين أعضاء مجلس الأمن، بيانا صحفيا بشأن الرسالة الواردة من الممثل الدائم للجمهورية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة في نيويورك يحيل بها نص إعلان حكومة الجماهيرية العربية الليبية الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بأنها ستتخلى طوعا عن برامجها بشأن إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالرسالة الواردة من الممثل الدائم لليبيا ورحبوا بتسليم حكومة الجماهيرية العربية الليبية بقلق المجتمع الدولي بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل. ورحبوا بتعاون الجماهيرية العربية الليبية مع الآخرين وشجعوه، بما في ذلك الأمم المتحدة والهيئات الدولية المختصة الأخرى، لكفالة الإزالة المحققة لجميع برامج أسلحة الدمار الشامل لديها.

وأشار أعضاء المجلس إلى بيان الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن الإجراء الذي اتخذته الجماهيرية العربية الليبية وأكدوا أهمية التنفيذ الكامل والفعال لجميع معاهدات نزع السلاح بواسطة جميع الدول المعنية وتكثيف جهودها من أجل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الصومال

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أجرى أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية لمناقشة تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) والاستماع إلى تقرير شفوي من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال فيما يتعلق بمهمة اللجنة في المنطقة.

وأكد أعضاء المجلس الدور الحيوي للإنفاذ والرصد الفعالين لنظام الجزاءات بالنسبة لمخادشات إقرار السلام والمصالحة الوطنيين في الصومال وأعادوا تأكيد المشاركة الفعلية لمجلس الأمن في هذه العملية. وأكدوا الحاجة إلى وجود نهج موحد ودعم أقوى من المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ حظر الأسلحة في الصومال وحثوا بقوة الدول المجاورة ودول الخط الأمامي للامتنال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وشدد أعضاء المجلس على مخاطر استمرار تدفق إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى الصومال وعبره على استقرار وأمن منطقة أوسع نطاقاً في أفريقيا، ودعا إلى استمرار بذل الجهود والتعاون على النطاق الإقليمي لتحسين رصد حظر الأسلحة المفروض على الصومال وتنفيذه.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن في جلسة علنية بالإجماع القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣) بشأن الحالة في الصومال، والذي قرر بموجبه إعادة تأكيد قلقه البالغ إزاء استمرار تدفق إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى الصومال وعبره من مصادر خارج البلد، واشتمل على مجموعة من التدابير ترمي إلى تحسين فعالية حظر الأسلحة المفروض على الصومال. وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً للرصد في أقرب وقت ممكن للتركيز على

الانتهاكات المستمرة لخطر الأسلحة، بما في ذلك نقل الذخيرة والأسلحة التي تُستخدم مرة واحدة والأسلحة الصغيرة.

آسيا

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

عقد مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ جلسة علنية للنظر في عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانييلو تورك. ونظرا لانتهااء ولاية المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، اقترح الأمين العام المساعد إنشاء بعثة خلفا لها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لمدة ستة أشهر. وهناك حاجة إلى استمرار تواجد الأمم المتحدة لمراقبة العملية الدستورية والحالة الأمنية وكذلك تدمير الأسلحة المضبوطة. وبسبب الدور المحدود للغاية الذي يضطلع به المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل فإنه يمكن خفض موظفيه الفنيين بنسبة ٥٠ في المائة.

وعقب الإحاطة، رحب أعضاء المجلس بالتزام الحكومة في بوغانفيل بإجراء تسوية سياسية، وكذلك بحقيقة أن العملية قد دخلت الآن مرحلتها الدستورية. واعتُبر قرار الأطراف، من حيث المبدأ، بتدمير الأسلحة التي تم جمعها قرارا حيويا. وأعرب أعضاء المجلس عن اتفاقهم العام بشأن بعثة مراقبة مستمرة.

وأشار ممثل بابوا غينيا الجديدة في بيان أدلى به في المجلس إلى التقدم الحقيقي والملموس المحرز في عملية السلام. وأشاد بالدور الإيجابي الذي اضطلع به المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل وأشار إلى أنه ينبغي عدم النظر إلى استمرار دعم المنظمة باعتباره تمديدا، ولكن مواصلة للعمل في إطار تكليف متفق عليه.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام، أبلغه رئيس مجلس الأمن بأن أعضاء المجلس أحاطوا علما بنية إنشاء بعثة مراقبين صغيرة للأمم المتحدة في بوغانفيل لفترة ستة أشهر لكي تحل محل المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، وأحاط علما بمهام البعثة وهيكلها الوظيفي على النحو المشار إليه في رسالة الأمين العام إلى المجلس المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

العراق

في بيان صحفي مؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر، وافق أعضاء المجلس على أن يدينوا بأقوى عبارات ممكنة الاعتداءات المتكررة في العراق على المواطنين الأجانب والعراقيين

والموظفين الدوليين وأفراد التحالف، بما في ذلك تلك التي وقعت في ١٢ و ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ضد موظفين إيطاليين وأسبان ويابانيين وكوريين وكولومبيين.

وفي بيان مماثل صدر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أدان أعضاء المجلس أيضا الهجمات التي وقعت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر على موظفين بلغار وتايلنديين وموظفين دوليين آخرين.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

أجرى مجلس الأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر مشاورات خاصة للاستماع إلى التقرير ربع السنوي الخامس عشر للأمين العام بشأن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش للفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقدم الرئيس التنفيذي للجنة بالنيابة، ديميتريوس بريكوس، إحاطة إلى المجلس بشأن الأنشطة الحالية للجنة. وأحاط أعضاء المجلس علما بالتقرير وأعادوا تأكيد التزامهم بإعادة النظر في الولاية الحالية للجنة وأن يبقوا على علم بأنشطتها.

القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)

اجتمع مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في جلسة علنية للنظر في تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الذي طلب بموجبه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن مسؤولياته بموجب القرار. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام، الذي قدم التقرير (S/2003/1149) وأعرب عن آرائه فيما يتعلق بالحالة الراهنة في العراق ودور الأمم المتحدة والتزاماتها في البلد. وقال الأمين العام في بيانه إلى المجلس أن الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بـ "دورها الكامل" في مساعدة العراقيين على الإمساك مجدداً بمصيرهم وبناء مستقبل أفضل. وتعي الأمم المتحدة في نفس الوقت أنه بسبب الشواغل الأمنية القائمة، فإنه يمكن فقط لعدد قليل من موظفي الأمم المتحدة الدوليين العمل داخل البلد في الوقت الحالي. ولذلك، فإنه سيجري تعزيز بعثة المنظمة في قبرص والأردن. وأشار الأمين العام أيضاً إلى الحاجة (كما أُشير في التقرير) إلى المزيد من الوضوح الأكبر بشأن ما كان يتوقعه العراقيون والتحالف من الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة لمرحلة الانتقال السياسي (انظر S/PV.4883).

وفي نفس الوقت، تحدث إلى المجلس أيضاً هوشيار زيارى وزير خارجية العراق، الذي دُعي إلى الاشتراك في الاجتماع وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وأوجز زيارى في بيانه الخطوات التي اتخذها مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة

امثالاً للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣)، والتي دُعي بموجبها مجلس الحكم إلى تحديد جدول زمني لوضع دستور جديد وإجراء الانتخابات. وشدد على أن الحالة الراهنة تؤكد الحاجة إلى التدخل العميق للأمم المتحدة في العراق. ودعا أيضا أعضاء الأمم المتحدة إلى تجاوز خلافاتها وضم الصفوف للتوصل إلى توافق آراء دولي بشأن العراق. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية زيادة التعاون والتغلب على خلافاتها لمساعدة العراقيين في مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.4883).

وبعد الإحاطات، عقد المجلس جلسة خاصة تبادل خلالها الأعضاء الآراء بطريقة بناءة مع وزير خارجية العراق.

الرعايا الكويتيون ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية

في إطار مشاورات غير رسمية جرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السفير يولي فورونتسوف، المنسق رفيع المستوى الموفد من الأمين العام، والذي قدم التقرير الرابع عشر للأمين العام وفقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

ووافق أعضاء المجلس على بيان رئاسي أعربوا فيه عن تأييدهم الكامل للسفير فورونتسوف وجهوده التي لا تعرف الكلل بشأن مسائل الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وعودة جميع الممتلكات الكويتية، ووافقوا على استمرار ولايته وفقا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وأدان أعضاء المجلس مقتل الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وأعربوا عن أملهم القوي في إحالة المسؤولين عن ذلك إلى القضاء.

وأعرب أعضاء المجلس عن عميق مواساتهم لجميع أسر الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وأعربوا أيضا عن استمرار قلقهم إزاء حالة أسر أولئك الأشخاص الذين لم يُستدل بعد على أماكنهم.

وبعد أن شدد على أهمية عمل سلطة التحالف المؤقتة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، واللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية، دعا مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة عملها من أجل التوصل إلى حل مرض لجميع الجوانب الإنسانية المعلقة التي تشملها ولاية المنسق رفيع المستوى.

الشرق الأوسط

عقد مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر جلسة الإحاطة العلنية الشهرية العادية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأشار المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام السيد تيرجي رود - لارسن إلى أن الأشهر الأخيرة قد تميزت بحدوث نسبي في الميدان، ولاحت لنا نافذة فرصة ضيقة، لإعادة عملية السلام إلى مسارها. وبالنسبة للعوامل التي تضطلع بدور إيجابي في هذا الاتجاه، أشار إلى تشكيل حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس الوزراء قريع، الذي أعرب عن استعداد قوي لاستئناف المحادثات مع السلطات الإسرائيلية، والرغبة المعرب عنها باسم رئيس الوزراء شارون في الاجتماع بنظيره؛ والجهود التي تبذلها مصر للتوصل إلى وقف لإطلاق النار؛ واتخاذ القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي أيد فيه المجلس في الواقع خارطة الطريق؛ ومبادرات المجتمع المدني مثل اتفاق جنيف ومبادرة صوت الشعوب. ولا تزال الحالة الراهنة مع ذلك هشة. ويتعين على كل طرف لبدء العملية الإقرار بالشواغل الرئيسية للجانين الآخر، والتي يمكن تحديدها بأنها الأراضي والإرهاب. وينبغي لكلا الطرفين والمجتمع الدولي معالجتهما بالتوازي أو بالتتابع أو بشروط مسبقة.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أعقبت الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن اتفاقهم من حيث المبدأ مع تقييم الحالة وحثوا الطرفين على مواصلة السعي إلى إيجاد حل للحالة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر وباعتماد القرار ١٥٢٠ (٢٠٠٣) بالإجماع، جدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وفي بيان رئاسي مرفق، أعلن رئيس المجلس أن رأي المجلس قد انعكس في بيان الأمين العام الوارد في تقريره الأخير بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2003/1148) الذي ذكر فيه ما يلي "... تتسم الحالة في الشرق الأوسط بدرجة عالية من التوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم، وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط."

أوروبا

قبرص

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وبعد إجراء مشاورات أولية بشأن نص مقترح، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان صحفي باسم أعضاء المجلس بشأن مسألة قبرص.

ورحب أعضاء المجلس بحقيقة أن أغلبية القبارصة الأتراك أعربوا عن رغبتهم في إيجاد حل لمشكلة قبرص والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن تحترم جميع الأطراف في شمال قبرص وجميع الأطراف المعنية الأخرى رغبة أغلبية القبارصة الأتراك في أقرب وقت ممكن.

وأعرب أعضاء المجلس عن اعتقادهم المستمر بأن تأمين التوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض على أساس المقترحات التفصيلية للأمين العام وانضمام قبرص المعاد توحيدها إلى الاتحاد الأوروبي سيكون في مصلحة جميع القبارصة.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم التام للمساعي الحميدة للأمين العام التي عهد بها إليها مجلس الأمن في قراره ١٢٥٠ (١٩٩٩). وحثوا الزعامة القبرصية التركية وجميع الأطراف المعنية على تأييد جهود الأمين العام تأييدا قويا، ودعوا في هذا السياق إلى الاستئناف الفوري للمحادثات على أساس هذه المقترحات.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد قرارات وبيانات المجلس السابقة بشأن قبرص، بما في ذلك القرارات ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) و ١٤٧٥ (٢٠٠٣).

كوسوفو، صربيا والجبل الأسود

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعرب أعضاء مجلس الأمن، في بيان رئاسي، جرى الاتفاق عليه في مشاورات أولية، عن تأييدهم لوثيقة "المعايير بشأن كوسوفو"، المقدمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر في بريستينا. وأقر المجلس سياسة "تحديد المعايير قبل تحديد المركز"، التي وضعت لكوسوفو (صربيا والجبل الأسود) تطبيقا لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفيما يلي المعايير الثمانية بموجب هذه السياسة: وجود المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي عملها؛ وسيادة القانون؛ وحرية الحركة؛ والعودة وإعادة الاندماج؛ والاقتصاد؛ وحقوق الملكية؛ والحوار مع بلغراد؛ وفيلق حماية كوسوفو.

وفي البيان الذي تلاه الرئيس (S/PRST/2003/26)، رحب أعضاء المجلس ببدء آلية الاستعراض، مما يعطي زحما جديدا لتنفيذ سياسة "تحديد المعايير قبل تحديد المركز". وأيدوا

إمكانية إجراء استعراض شامل للتقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الامتثال للمعايير ولاحظوا أنه، رهنا بالتقدم المحرز الذي يجري تقييمه خلال الاستعراض الدوري، فإن أول فرصة لإجراء استعراض شامل من هذا القبيل ستسبغ حوالى منتصف عام ٢٠٠٥.

وحدث المجلس المؤسسات المؤقتة على المشاركة بصورة كاملة وبناءة مع الأفرقة العاملة في إطار الحوار المباشر مع بلغراد بشأن المسائل العملية ذات الأهمية المشتركة وإظهار التزامها بالعملية.

وأكد المجلس من جديد أيضا دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام، هيني هولكيري، ودعا المؤسسات المؤقتة وكافة الجهات المعنية إلى التعاون التام معه.

وعقد المجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر جلسة علنية بشأن الحالة في كوسوفو، برئاسة وزير خارجية بلغاريا، سولمون باسي. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وبعد أن لاحظ بدء عملية الاستعراضات الدورية والشاملة لتنفيذ سياسة "تحديد المعايير قبل تحديد المركز"، أشار إلى أن المبادرة استهدفت إعطاء زخم جديد للعملية وأعرب عن أمله في أن تعيد هيكلة وتركيبة عمل المؤسسات المؤقتة من أجل الوفاء بالمقاييس الواردة في المعايير الثمانية. ويعتبر تحقيق المعايير الثمانية شرطا مسبقا لأي مناقشة لتحديد المركز مستقبلا. وسيؤدي الوفاء بها إلى إجراء تغيير كيمي في كوسوفو. وهو ما شكل هدفا في حد ذاته وشرطا أساسيا لإقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق.

وأيدت الوفود في بياناتها بعد الإحاطة المبادرة واعتبرتها خطوة هامة على طريق تنفيذ سياسة "تحديد المعايير قبل تحديد المركز". وأعرب بعض الوفود مع ذلك عن قلقه لأن بعض أحكام وثيقة كوسوفو تبدو متعارضة وغير مقبولة بالنسبة لجميع الأطراف.

مسائل أخرى

حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح

أجرى مجلس الأمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر مناقشة علنية بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وفي عرضه للموضوع، قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ، ايان إغلاند، إن هذه الهجمات المتعمدة على الموظفين الإنسانيين تؤدي على نحو مثير إلى إعاقة الوصول إلى المدنيين في الصراع المسلح وإلى تضيق المجال الإنساني الضروري لتقديم الدعم. ولذلك فإن مسألة الوصول والحماية تعتبر مهمة ذات أولوية للمجتمع الدولي. وتم تحديد تحديات أخرى تستحق إيلاء الأولوية لها هي أمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ ومتطلبات الحماية الخاصة للأطفال في الصراع المسلح؛

ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين؛ والعنف الجنسي في الصراعات المسلحة؛ والعدالة والمصالحة؛ والحماية الخاصة واحتياجات المشردين إلى المساعدة.

وقدم وكيل الأمين العام أيضا نسخة مستكملة من المفكرة المتعلقة بحماية المدنيين في الصراع المسلح، واعتمد مجلس الأمن المفكرة الأصلية في آذار/مارس ٢٠٠٢، وكذلك خارطة الطريق التي طالب أعضاء المجلس بها كوسيلة لتوضيح المسؤوليات، وتعزيز التعاون، وتيسير تنفيذ ومواصلة تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

وعرض أيضا ١٠ نقاط عمل تستند إلى المحالات الواردة في خارطة الطريق التي تخطى بالدعم بتوافق الآراء في المجلس. وتشمل خطة العمل، عدا التحديات السابق الإشارة إليها، الحاجة إلى معالجة تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على حماية المدنيين، واتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز مسؤولية الجماعات المسلحة والعناصر غير التابعة للدول عن حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ورددت أغلبية المتحدثين من المشاركين في الاجتماع آراء وكيل الأمين العام ورحبت بالمفكرة المستكملة.

وفي بيان رئاسي اعتمده المجلس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أكد الأعضاء مجددا قلقهم إزاء المعاناة والمصاعب التي يتعرض لها المدنيون خلال الصراع المسلح. وأكدوا مجددا ضرورة أن تتخذ أطراف الصراع المسلح جميع التدابير الممكنة لكفالة سلامة وأمن وحرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وفقا للقانون الدولي المطبق.

واعتمد المجلس أيضا، كمرفق للبيان الرئاسي، المفكرة المستكملة وأعاد تأكيد أهميتها كأداة عملية وفرت أساسا لتحسين تحليل وتشخيص قضايا الحماية الرئيسية خلال المناقشات التي جرت بشأن ولايات حفظ السلام.

الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات

في المشاورات التي جرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات إحاطة لمجلس الأمن.

واتفق أعضاء المجلس على نص لبيان صحفي أشاروا فيه إلى أن الفريق العامل قد نظر في اجتماعات رسمية وغير رسمية في مشروع وثيقة تتضمن نتائج بشأن استخدام المجلس للجزاءات كأداة للسياسة. وتوصل الفريق العامل إلى توافق للآراء بشأن مسائل عديدة تتعلق بتصميم الجزاءات وإدارتها وتنفيذها. وجرى اطلاع أعضاء الفريق على نتائج عمليات إنترليكن، وبون - برلين، وستكهولم ووجدوا أن الأفكار والتوصيات التي جرى تعميمها

مفيدة للغاية وتعتبر مساهمة في توجيه الجزاءات وتنفيذها الفعال. وظل هناك مع ذلك آراء متعارضة بشأن مدة الجزاءات الموصى بها وطريقة إنفاذها. واتفق أعضاء الفريق العامل على مواصلة العمل من أجل تحقيق توافق للآراء بشأن هذه المسائل.

تقارير رؤساء اللجان والأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن المعنية بالجزاءات

حسب الاتفاق السابق بين أعضاء المجلس في جلسة علنية عقدت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطات قصيرة من رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، السفير غوتتر بلوغر من ألمانيا؛ ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، السفير ستيفن تفروف من بلغاريا؛ ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا، السفير فيصل مقداد من الجمهورية العربية السورية؛ والسيدة ماريا إنجليكا أرسى دي جانيت بالنيابة عن رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون؛ ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، السفير مارتن بيلينغا - إيبوتو من الكاميرون.

واستعرض الرؤساء بإيجاز أنشطة هيئاتهم وتبادلوا خبراتهم.